



عام على اتفاقية ستوكهولم:

بين سياسة الائتلاف وواقع الاختلاف

(قراءة تحليلية)

مركز الحوكمة وبناء السلام
Governance and Peace-building Center

ورقة تحليلية صادرة عن مركز الحوكمة وبناء السلام، صنعاء، اليمن



© GPBC 10 jan 2020

الباحث: محمد عيسى

Website: <http://www.mena-acdp.com>

Twitter: <https://twitter.com/gcpb11>

For direct contact: Dr. Moosa Elayah: moosa.acdip@gmail.com

عام على اتفاقية ستوكهولم:

عام على المروحة: بين سياسة الائتلاف وواقع الاختلاف (قراءة تحليلية)

محمد عيسى

جولة من المفاوضات كانت الاخيرة الى حين كتابة هذا التقرير بين الاطراف المتعاركة على اطراف مدينة الحديدة اسدت الى اتفاق ستوكهولم الذي تمخض عنه ايقاف الزحف الحكومي والقوات الموالية لتحرير الحديدة ووقف المعارك الدائرة في محيطها. جاء الاتفاق على اثر الضغوط الاقليمية والدولية والاممية لوقف معارك الحديدة وفق معطيات وواقع فرضته السياسة والواقع في آن واحد، ولكي نحكم على نجاح او فشل تلك الاتفاقية لا بد من الخوض في تحليل متكامل الجوانب للحكم ما هي مؤشرات النجاح وجوانب الفشل في الاتفاقية بعد مرور عام كامل .

وباعتبار ان الاتفاق هو الأول من نوعه منذ بداية الحرب في اليمن في العام 2015م وبالرغم من حدوث جولات مشاورات سابقة ومتعددة ابتداء من مشاورات جنيف وحتى مشاورات الكويت، كان اتفاق ستوكهولم الذي تبنته الأمم المتحدة في قرارها الاممي الصادر عن مجلس الامن الدولي في 22 ديسمبر 2018، يتركز حول ثلاثة محاور رئيسية هي¹:

الأول: يختص بمدينة الحديدة وموانئها: (الحديدة والصليف ورأس عيسى) والتي كانت وقتها على صفيح ساخن حيث كانت تتقدم القوات الحكومية بانتظام باتجاه تحرير ميناء الحديدة.

والثاني: آلية تنفيذية لتفعيل اتفاقية تبادل الأسرى، والذي كان يسوده جمود كبير حيث كانت تتم عمليات تبادل الأسرى في صفقات خارج إطار الاتفاقات الرسمية.

والثالث: عن جملة تفاهات حول مدينة تعز المحاصرة (وسط البلاد) المدينة الأكثر تضرراً من هذه الحرب، والالتزام بالامتناع عن أي فعل أو تصعيد أو اتخاذ أية قرارات من شأنها أن تقوّض فرص التطبيق الكامل لهذا الاتفاق.

وبعد مرور عام كامل على هذا الاتفاق يتبادر للذهن الكثير من الأسئلة :

- ماذا حقق هذا الاتفاق وماهي نتائجه وماهي تكلفته إلى الآن ؟

- ما مستقبل هذا الاتفاق ؟

كانت الجزئية المتعلقة بمدينة الحديدية في اتفاق ستوكهولم أو ما يعرف بـ(اتفاق الحديدية) تعزل الحديدية عن النزاع اليمني بطريقة أو بأخرى من خلال الخطوات التالية:

- وقف فوري لإطلاق النار: الدلائل والمؤشرات ان المعركة الرئيسية والزحف توقفاً بشكل مباشر فظلت هناك مناوشات وتبادل لإطلاق نار متقطع بالرغم من ان أول خطواته هو تعهد فوري بوقف إطلاق النار بين الطرفين وبالرغم من إعلان التحالف عن تسجيله لـ 180 خرقاً ارتكبه جماعة الحوثيين منذ 18 ديسمبر 2018م أي بعد التوقيع على الاتفاقية بخمسة أيام فقط وحتى 25 من الشهر نفسه، إلا أن المبعوث الأممي اعتبر أن هذه الخروقات لا تؤثر على سير الاتفاق بشكله الكامل!!²

- خطة إعادة الانتشار خلال أسبوعين من دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ وفتح ممرات إنسانية: وتشمل الخطة الانسحاب من ميناء الحديدية والصليف ورأس عيسى إلى مواقع يتم الاتفاق عليها بين الطرفين من خلال لجنة مشتركة بين الحوثيين والحكومة الشرعية والأمم المتحدة، وفي هذا الجانب سرعان ما صرح محافظ الحديدية المعين من قبل جماعة الحوثيين بتصريح صحفي قال فيه أن القوات التابعة لجماعة الحوثيين انسحبت من ميناء الحديدية وسلمته لقوات خضر السواحل التي كانت مهمتها تأمينه قبل الحرب ، وأثناء إعلان الحوثيين إعلانهم للانسحاب من موانئ الحديدية تم دعوة الجنرال كاميرت رئيس لجنة الانتشار من قبل لجنة الأمم المتحدة تحت حجة فتح ممرات إنسانية دون علمه بعملية الانسحاب التي أعدها الحوثيون مسبقاً وورغبتهم بإضافة شرعية وجود صوري للفرق الأممي دون تواجد الفريق الذي يتبع الحكومة الشرعية وهو ما رفضه الجنرال كاميرت بناءً على اتفاق ستوكهولم وهو ما نتج عنه خلافات بين الجنرال كاميرت والمبعوث الأممي مارتن غريفيث، أما بالنسبة لفتح الممرات الإنسانية فقد صرح الجنرال كاميرت عن خيبة أمله بسبب إضاعة الأطراف لفرض بناء الثقة بينهم.³ لم تتجلى تلك الخطوات الى الواقع لترجم التزامين والالية التنفيذية في الاتفاقية بحسب قول كاميرت

ومن هذا يتضح ان هشاشة التنفيذ الكامل لبند الاتفاق الذي رعته الأمم المتحدة في العاصمة السويدية ستوكهولم والذي جعل من الاتفاقية اشبه بعملية هدنة لوقف اطلاق النار بين الجانبين، من خلال المؤشرات الموضحة منذ الساعات الاولى من توقيع الاتفاقية. إذ ما يزال الاتفاق، بحسب معطيات الواقع في محافظة الحديدية التي تم الاتفاق بشأنها، يراوح التعثر مع تزايد الاتهامات الحكومية للحوثيين بالمراوغة وعدم الالتزام بتنفيذ أي من بنود الاتفاق. وما زالت الحكومة اليمنية الشرعية تنتقد بشكل دائم ما تصفه بـ مماطلة الحوثيين في تنفيذ بنود اتفاق ستوكهولم مطالبة المجتمع الدولي بالضغط على ميليشيا الحوثيين لتنفيذه، وكان آخرها ما جاء على لسان الرئيس اليمني، عبد ربه منصور هادي، بعد لقائه بدول مجموعة العشرين المعتمدة لدى اليمن في شهر نوفمبر 2019م حيث اعتبر أن "اتفاق

ستوكهولم يشكل أرضية جيدة للانطلاق نحو الحل الأشمل، رغم عدم مبالاة جماعة الحوثيين بالوضع الإنساني وتحويلهم لهذا الملف إلى وسيلة للضغط السياسي والابتزاز" بحسب ما نقلته عنه وكالة الأنباء الرسمية "سبأ". وبعد مرور عام على توقيعه، طالب الرئيس هادي، الدول الراعية لاتفاق ستوكهولم بمراجعة صريحة له، ومعرفة الأسباب لعدم تنفيذه والوقوف على معرقليه⁴.

نوع الخروقات	العدد	الجانب المنفذ
قنص وقصف المدنيين	315	جماعة الحوثي
قصف المنشآت	28 قصف	جماعة الحوثي
زحف وهجمات عسكرية	20 موقع	بين الجانبين
اطفال	68	جرائم القصف والالغام
الجرحي المدنيين من الاطفال والنساء والشباب وكبار السن	2311	قصف وقنص (الجاح الدريهمي - الفازة وحيس)

ومن خلال تحليل عميق لحديث الرئيس اليمني ومراوحيه الوضع على ما هو عليه في الحديدة يتبين ان كلا الجانبين جماعة الحوثيين والقوات بقيادة طارق صالح ابن اخ الرئيس السابق علي عبدالله صالح لا يريدون ان تتولى الامم المتحدة شؤون مدينة الحديدة وموانئها، وهذا ما جعل الرئيس عبدربه منصور هادي في حديثة الى وجود عمليات ابتزاز وضغط سياسي فهو لا يريد ان تكون الحديدة ومينائها عدن اخرى تتحكم فيها طرف من التحالف خاصة بعد توحيدها اللوية العسكرية المقاتلة في الساحل الغربي تحت قيادة طارق صالح وهذا بالتأكيد صب في مصلحة جماعة الحوثي والذي سعت اصلا من خلال هذه الاتفاقية جماعة الحوثي الى الحصول على الاعتراف الدولي وحيدا على المنصات الدولية للتفاوض تمثيلات للمناطق التي تسيطر عليها خصوصا بعد احداث الثاني من ديسمبر ومقتل الرئيس السابق علي عبدالله صالح . وفي نفس الوقت لا يريد الحوثيين ان تضيع منهم الحديدة ويمثل سرتمسكهم بالحديدة كونها أكبر مورد اقتصادي إذ تعد أهم منفذ بحري حيوي وإيرادي يدر مليارات الريالات التي شكلت أحد أهم مصادر قوة الحوثيون منذ سيطرتها عليها في 14 أكتوبر 2014م ، فضلا عن اتهام الحكومة اليمنية وقوات التحالف العربي باستخدام الحوثيين موانئها للحصول على الأسلحة الإيرانية، ومصدر للجبايات والكسب المالي وتمويل ما تسميه "المجهود الحربي". لأنها الشريان الوحيد لتدفق السلاح والمال اليها ، ولهذا فقد حذر الناطق الرسمي باسم جماعة "أنصار الله" (الحوثيون) محمد عبد السلام، من "انهيار اتفاق السويد".

من أهم النتائج التي كشفتها اتفاقية ستوكهولم بعد عام كاملاً منذ التوقيع عنها أنها نتجت الاتي:

- ثقة مهزوزة:

بنظرة على واقع الاتفاق بعد عام كامل على توقيعه، نجد أن مستوى عدم الثقة حال دون تنفيذ بنوده إلى المستوى الذي يرقى لحجم الطموح الذي بنت عليه الحكومة اليمنية وقادة دول التحالف العربي والرعاة الدوليون أمالهم في أن يؤسس لقاعدة حقيقية لاتفاقات مماثلة تفضي بالبلاد إلى حل سياسي، كما إن الفارق الزمني البعيد جداً بين نص الاتفاقية وواقع الأرض يدل وبوضوح أن اتفاقية ستوكهولم غير متناسبة مع واقع النزاع في اليمن وأنه تم إعدادها بحماس منقطع النظير بعيداً عن أي دراية بالتشكيلات العسكرية أو قوام القوات في محافظة الحديدة ومدى تمسك الطرفين بهذه المحافظة والموانئ المطلة عليها. بالإضافة إلى اتهام كلا الجانبين وتحميلهم مسؤولية تعثر تنفيذ اتفاق ستوكهولم لعام كامل⁵.

- هدنة بالاسم فقط:

بحسب معطيات الواقع بخصوص المحاور التي تم الاتفاق بشأنها لم تحرز أي تقدم فيها ففي جانب محافظة تعز والتوصل لتفاهات بشأنها فإن الواقع لم يتحرك نهائياً ولازال الوضع كذلك أما بالنسبة لمحافظة الحديدة فالوضع فيها لازال كما هو الحال عليه منذ توقيع الاتفاقية بين الطرفين بل أن الواقع يزداد تمييع في ظل تبادل اتهامات عرقلة تنفيذ الاتفاق والخروقات التي لازالت مستمرة في ظل الهدنة الواجبة على الأطراف حسب بنود الاتفاق فحسب تقرير منظمة "أنقذوا الطفولة" فإن هناك 33 طفلاً بين قتل وجريح كل شهر في الحديدة في الفترة بين يناير وأكتوبر 2019م، ومن جهتها صرحت الجهات الحكومية إن نحو 217 مدنياً قتلوا وهناك 2152 جريح نتيجة خروقات متكررة ارتكبتها جماعة الحوثيين، بالإضافة إلى قيام الجماعة في شهر نوفمبر 2019م باستهداف مقر الفريق الحكومي في لجنة إعادة الانتشار بالحديدة، بصواريخ بالستية وطائرات مسيرة قصف مقر التفاوض، غير أن الهدنة مكن الحوثيين من التغلغل بشكل أكبر في مدينة الحديدة وأصبحت أكبر سجن في اليمن حيث قسّموها إلى كانتونات وأخضعوا سكانها لرقابة أمنية صارمة، وقطعوا الشوارع ونحروا البيوت بالأنفاق وحضروا الخنادق وزرعوها بالألغام وهو ما دفع نحو 30% من سكانها للنزوح القسري لأسباب معيشية أو أمنية وتفرقت بهم السبل بين صنعاء شمالاً وعدن جنوباً وفي الطريق إليهما وفي مواطن الشتات تعرضوا لويلات النزوح.

كما أن الهدنة أعطت للحوثيين زخماً قوياً في اعاده انتشارهم وتجميع مجاميعهم المسلحة وإتاحة الفرصة للجماعة للسيطرة على مناطق جديدة بمحافظات أخرى⁶، فضلاً عن الحصول على تقنيات جديدة من الاسلحة الثقيلة المهربة من موانئ الساحل الغربي المسيطر عليها من قبلهم وتطوير قدراتهم العسكرية لتصل إلى عمق السعودية، فيما لا يزال آلاف المعتقلين المدنيين والمخفيين قسراً رهن الاحتجاز

منذ 5 سنوات مع بقاء تعز تحت الحصار، لهذا أن ما تحقق من خلال الاتفاق كان لصالح الحوثيين بإيقاف عملية تحرير المدينة.

- تعاقب ثلاثة رؤساء وتكاليف باهضة:

مراقبون يرون أن تعاقب ثلاثة رؤساء على رئاسة لجنة إعادة الانتشار الدولية، خلال أقل من عام، مؤشراً على عدم تحقيق تقدم ملحوظ في مهام اللجنة، بدءاً بالجنرال "باتريك كاميرت"، مروراً بالدنماركي "مايكل لوليسغارد"، ووصولاً إلى الجنرال الهندي "أباهجيت غوها"، الذي نجح، بشق الأنفس، في وضع خمسة نقاط مراقبة لوقف إطلاق النار، (بموجب الاتفاق) والتي شهدت تراجع تأثيرها المطلوب بصورة كبيرة بالتزامن مع استمرار القصف والاشتباكات المسلحة داخل قطاعات المراقبة خلال الأيام الماضية. علاوة على ذلك، كشف الأمين العام للأمم المتحدة ميزانية بعثة المراقبين في المدينة من 1 إبريل إلى 30 يونيو 2019م تصل إلى " 17 مليون و640 ألف دولار " وفي الحقيقة أن مثل هذه النفقات التي تعتبر كبيرة جداً كنفقات لإتمام اتفاقية لم تحرز أي تقدماً ملموساً على الأرض مقارنة بوضع اليمن الإنساني حسب أرقام وتصريحات الأمم المتحدة نفسها التي صنفت الأزمة في اليمن كأكبر كارثة إنسانية في العالم.⁷

- تدويل الأزمة اليمنية:

ان من اهم نتائج اتفاقية ستوكهولم بأن اصبحت الازمة اليمنية من ازمة اقليمية الى أزمة دولية كما انها جاءت لشرعنه بقاء الحوثيون الذين يحتلون المدينة منذ أكتوبر 2014م وبعد ان كانت الجماعة توصف بالطرف الانقلابي اصبح طرفاً بالأزمة اليمنية وجعله فريقاً موازياً للحكومة الشرعية وتم التعامل معه من خلال المباحثات السرية والعلنية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية، كما أن دخول بريطانيا في خط الأزمة اليمنية للعب بدور كبير في اليمن جاءت من خلال تبنيها قرار الامم المتحدة لدعم اتفاق ستوكهولم للسلام وسحب المقاتلين من المدينة وإرسال مراقبين إلى اليمن في 21/12/2018م⁸. علاوة على ذلك الزيارة الخاطفة الى مدينة عدن لأول وزير خارجية لدولة عربية بما يؤكد على النية المسبقة لسياسة البريطانية في اليمن خاصة وان لها باع طويل في سياسة فرق تسد والذي لم تستطع الامارات ان تسلكه في المحافظات المحررة، فبريطانيا تتعامل مع من هو الاقوى على الارض لهذا نرى تعاطفها تجاه المجلس الانتقالي الجنوبي الداعي الى الانفصال والمدعوم اماراتياً بما يجعل المشهد اليمني قائم على ثلاث اطراف رئيسية وهي الحكومة الشرعية والحوثيين والمجلس الانتقالي الجنوبي وهذا ما يؤدي الى تأزيم الازمة اليمنية⁹.

- البعثة الأممية غير مهمة:

وبالنظر إلى ردود فعلها تجاه كل هذا التصعيد الذي يفرضي لا فشال مهمتها، تبدو البعثة الأممية كما لو كانت غير مكترثة بعواقب التصعيد المسلح على الشريط الجنوبي لسواحل المدينة واكتفائها فقط حث "جميع الأطراف بالتعاطي الايجابي مع بنود الاتفاق" والتي توجت بتوقيع اتفاق نجح فقط في وقف العملية العسكرية لتحرير المدينة، غير أن التواجد الحوثي في المدينة وموانئها الثلاثة ظل كما هو.

كما يرفض الحوثيون، بحسب تصريحات حكومية ودولية مكررة، توفير ممرات آمنة للمساعدات الإنسانية، أو إيداع إيرادات موانئ الحديدة في البنك المركزي اليمني للمساهمة في دفع مرتبات موظفي الدولة بمحافظة الحديدة وجميع أنحاء اليمن، بموجب ما نص عليه الاتفاق، إضافة لعجز المجتمع الدولي عن إلزام الحوثيين بالسماح لفريق أممي من تقييم حالة خزان صافر العائم قبالة سواحل الحديدة، والذي يحتوي على مليون و140 ألف برميل من النفط الخام، ولم تجر له أي عملية صيانة منذ العام 2015، وهو ما يهدد بحدوث كارثة بيئية خطيرة في البحر الأحمر¹⁰.

مستقبل اتفاقية ستوكهولم:

لقد فقد اتفاق ستوكهولم بريقة مع الوقت ولم يعد يشكل أي بوادر أمل أو نجاح في اليمن باستثناء المبعوث الأممي الذي لازال متمسكاً بالتقديرات الجوهرية التي يحرزها في هذا الاتفاق، حسب تصريحاته البعيدة جداً عن الواقع في اليمن إلى الآن لم يستطع المبعوث الأممي بموجب اتفاق ستوكهولم إتمام صفقة تبادل أسير واحد، ان اتفاق ستوكهولم خلال عام كامل، ألحق ضرراً بالقضية اليمنية وقسمها لقضايا فرعية وعمل على تمييع القضية الأساسية المتعلقة بإنهاء الانقلاب وتمكين الشرعية من استعادة سلطاتها الاتفاق لن يجدي شيئاً، لأنه في أساسه جزء من ألعيب المجتمع الدولي بالأزمة اليمنية.

ستوكهولم خارج الحديدة:

يتضح من اتفاقية ستوكهولم الى رغبة الاطراف الدولية على ابقاء الوضع كما هو عليه في اليمن من استمرار الفوضى منذ مارس 2015م وفق الاستراتيجية الامريكية لمنطقة الشرق الاوسط لخلق فوضى خلقة بالمنطقة حتى يسهل من عملية البناء وفق المنظومة الغربية وانتشار القيم الديمقراطية والليبرالية بعد ما اشبعت المنطقة من الاقتتال المذهبي سنة وشيعه بنفس الاليه الذي اوجدت عليها النظام الوستيفالي وظهور الدولة العلمانية بعد ما شهدت اوربا حروب دينية لمدة ثلاثين عاماً، وبهذه الاستراتيجية سيسعى جميع الاطراف الاقليمية والدولية من ادارة الصراع لجلب المصلحة وتقاسم النفوذ على اليمن. بريطانيا تسعى الى السيطرة على مدينة عدن واذكاء دور الامارات في مواني البحر العربي والبحر الاحمر وجزيرة سقطرى من خلال دعم التشكيلات الامنية والعسكرية المتمثل بالمجلس الانتقالي الجنوبي واحزمتها الامنية وهذا ما حث بالفعل في 10 اغسطس 2019م واوجد صراع مع ما تبقى من الحكومة الشرعية من العاصمة المؤقتة عدن وان تأخذ السعودية حصتها من الجوف والمهرة وحضرموت خاصة انه قد شرع في بناء خطوط انابيب النفط من اراضيها يمر عبر صحراء الربع الخالي الى البحر العربي ليكون بديلاً عن مضيق هرمز وهذا ما تشهده مدن محافظة المهرة من انتفاضات واحتجاجات من الحين الى اخرى رفضاً لها التواجد، فيما يوجه اصابع الاتهام نحو خلايا الاصلاح المتمسكة بالشرعية والمسيطرة على مرافق الحكومة في ظل صمت سعودي مبهم.

اما المناطق الشمالية فهي ستظل على هذه الحالة في حرب مستمرة لا غالب ولا مغلوب بين القوات الحكومية والحوثيين، حتى اذا تبين ان جماعة الحوثي انهكوا اسرعوا الى ايجاد تهدة عسكرية وترتيب لعملية سلام جديدة شبيه باتفاقية ستوكهولم حتى يلتقط انفسه ويعاد مرة اخرى الى الواجهة وفي نفس

الوقت يبقى الوضع مضرب وفوضى في المناطق المحررة الجنوبية مع عدم امكانية صعود اي تيار ديني او ما يسمى بحركات الاسلام السياسي يعارض الاستراتيجية الغربية الليبرالية.

خاتمة:

مع أن الجميع يحكم على اتفاقية ستوكهولم بالفشل، إلا أن البوادر التي سعى اليها الطرفين للتهدئة في الحديدية وايقاف المعركة الرئيسية وفك الممرات وتبادل الاسرى من الطرفين تعتبر من المؤشرات المهمة لإمكانية انجاحها او استمرارها، وما يجعلنا نحكم عليها في نفس الوقت بالمطاللة في تنفيذ الالية المزمنة في تنفيذ باقي البنود باعتبار ان مدينة الحديدية هي المحدد الجغرافي للاتفاقية وكذا المحك الرئيسي لاختبار الجدوية في التنفيذ باعتبارها اهم النفوذ التي يسعى اليها الجميع.

ومن هنا يمكن ان نحدد وجهة ومستقبل الاتفاقية بعد مرور عام على توقيعها وفقاً لسيناريوهين اثنين يمكن أن تسير فيها مستقبل الاتفاقية:

الاول: البناء على الاتفاقية حتى يصل الجميع الى حل سياسي كامل ويبقى الوضع على ما هو عليه في ظل تطبيق الحل السياسي الشامل،

الثاني: الاستعداد للمعركة من جديد مع تغير الظروف الدولية والضغط الاقليمية لصالح جهة محددة ويكون فيها معركة غالب أو مغلوب وان طالت المعركة في هذا الاتجاه.

- ¹ "اتفاق الحديدة" .. كل ما تريد معرفته عن ختام مشاورات اليمن في السويد، 2018/12/13م على الرابط الالكتروني التالي: <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2018/12/13/guterres-announces-sweden-agreement-a-cease-fire-in-hodeidah-yemen>
- ² تقرير عن ماذا استفادت اليمن بعد عام كامل على اتفاقية ستوكهولم؟ ، 25 ديسمبر 2019م، على الرابط الالكتروني التالي: <https://tinyurl.com/yglv2psz>
- ³ Mareike transfeld, " Implementing Stockholm, the status of local security forces in AL-hodeidah", Yemen polling center, Sana'a, Nov 2019, P. 3
- ⁴ وكالة الانباء اليمنية سبأ، رئيس الجمهورية يلتقي سفراء دول مجموعة العشرين المعتمدة لدى بلادنا، 2019/11/10م على الرابط التالي: <https://www.sabanew.net/viewstory/55561>
- ⁵ كنعان الحميري، بعد عام على توقيعه... أين أصبح "اتفاق ستوكهولم" بشأن الحديدة؟، 2019/12/16م، على الرابط الالكتروني التالي: <https://tinyurl.com/ye56juw3>
- ⁶ تقرير عن ماذا استفادت اليمن بعد عام كامل على اتفاقية ستوكهولم؟، مرجع سبق ذكره
- ⁷ Mareike transfeld, Op.cit, p.12
- ⁸ كنعان الحميري، بعد عام على توقيعه... أين أصبح "اتفاق ستوكهولم" بشأن الحديدة؟ مرجع بق ذكره
- ⁹ مشروع قرار بريطاني أمام مجلس الأمن لدعم اتفاق ستوكهولم حول اليمن مع وجود خلافات، على الرابط التالي: <https://tinyurl.com/ydzljf7g>
- ¹⁰ علاء ابو بكر عفارة، الحرب في اليمن بين تبادل الادوار وتقاسم المصالح على المستويين الاقليمي والدولي، صادر عن مركز الحوكمة بناء السلام، صنعاء -اليمن، 10 مارس 2019، ص8